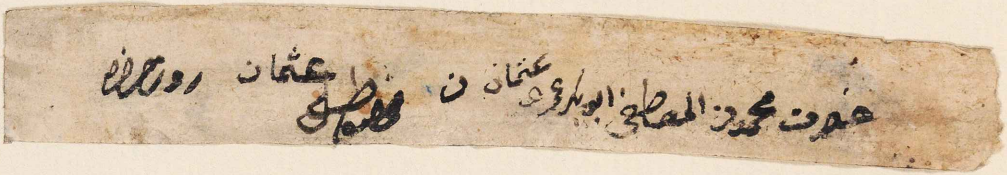
عثمان
عثمان

هذا من مكاتيب بردعي ايسا غوجي شمبه

٤ ٣ ٢ ١

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA D 57 /1970 N. SZ.

تعريف بالقوة كون الشيء ان يكون وهو ليس بكائن
بمن شانه

تعريف بالفعل كون الشيء ان لا يكون وهو كائن
بمن شانه

ى منطقت موضوعى شرح سعلو سلد نقوبه
تصريفه ى منطقت غايتى شرح خطوط اوزه
عن الخطاء فى الفكر

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره
الصادر باختياره شره وخيره والصلوة والسلام على محمد
وآله الذين انتشبه شهيه وامره وبعد فان كتاب الشيخ الامام
قدوة الحكماء اثير الدين الابهري طاب الله ثراه وجعل الجنة
مثواه المشهور باساغوجي لما كان على بعض الاخوان
متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالفاسهم
اوراقا لتزيل تعسره وتعميم تيسيره والله خير المتيسرين والموفق
والمعين قال اساغوجي اقول ان للمنطقيين اصطلاحات
يجب استحضارها للمبتدي اذ الارادة ان يشرع في شئ من العلوم
منها اساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي
النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف
معرفتها على بيان الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن و

وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشئ آخر العلم به

الالتزام واقسام اللفظ والدلالة كما كون الشئ بحالة يلزم من
العلم به العلم بشئ آخر والاول هو الدال والدليل والثاني هو
المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم
به العلم بشئ آخر والدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية
والمراد من الدلالات ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب
وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام
لانه يجب ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له
او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة
بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة لكونه تمام ما وضع الانسان له وانما سميت
هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له

وذلك مأخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا

ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اى

على الحيوان او الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا

لانه يدل على الجزء الذى فى ضمنه فيكون دالا على ما فى ضمنه

ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم و

ضنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ

لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج اللازم له وانما فيد قوله

على ما يلازمه بقوله فى الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت

شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط

بدون تحقق شرطه واللازم باطل وكذا الملزوم لان العدم كما

العمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان المعنى عدم البصر عما

من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة والخارج

قال ثم اللفظ اما مفرد او لا اقول لما فرغ عن بيان الدلالة

الثلث

الثالث شرع في تقسيم اللفظ فقول اللفظ ينقسم الى قسمين

مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء شيء من اللفظ دلالة

على جزء معناه كالانسان فانه لا يراد من جزئه دلالة على

جزء معناه اويراد ذلك ككقولك دار الحجارة فانه لفظ يدل

جزؤه على جزء معناه لان قولنا دار يدل على ذات من له الرمي والحجارة

يدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني

فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقة على اربعة

اقسام الاول ان لا يكون لجزئه نحو زيد علما والثاني ان يكون

لجزئه لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنى

لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون له

جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق

علما لان معناه الحالمية الانسانية مع التشخص فالمفرد

اما كل الى اخره اقول المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون

نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا من وقوع

الشركة اى من اشتراكه بين كثيرين اولا يكون كذلك فان

منع نفس تصور مفهومه اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئى

كذلك علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن صدقه

على كثيرين وان لم يمتنع نفس تصور مفهومه من اشتراكه

بين كثيرين فهو الكلى كالانسان فان مفهومه اذا تصور

عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد بالتصور

لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة

بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجى قطع

عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين

والامام تفقر الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلى اما ذاتى

له اقول الكلى ينقسم الى ذاتى وعرضى لانه اما ان يكون

داخلا فى حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان داخلا فى حقيقة

جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة
زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان و
الناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة
جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي
هي الانسان كما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط
فتعين انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون
من العرضيات لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه
فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي فيكون الماهية
ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان يكون
الماهية ذاتية والا يلزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع
لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية ليست
بالعرفية حتى يلزم ذلك المحذور بل اغا هي اصطلاحية فلا يرد ذلك

قال والذاتي اما مقول الخ اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس

اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في

جواب ما هو بحسب المشركة الحصة اي لا الخصوصية

فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا

سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما

وان سئل عن كل واحد من الانسان والفرس لم يصلح ان

يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل

واحد منهما لانك اذا اوردت الانسان بالسوا فمقولا ما

هو في جوابه ليس الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا

اوردت الفرس بالسوا فجوابه الحيوان السيام لكونه تمام

ماهيته ويسمى الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق

في جواب ما هو ولا ذاتيا فقوله كلي فايد لا طائل تحته وقوله مقول

متناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات

كالانسان كالناطق

فان قلت لم قدم الجنس هنا على النوع مع انه قدم النوع على الجنس في حد الكلام قلت تقديمه
هنا نظرا الى ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل وتقديم النوع هنا نظرا الى العلية والكثرة

قوله في جواب ما هو وقولا ذاتيا يخرج الكليات الباقية اعني الفصل
والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مقولا في جواب

ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان
بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا او غير ذلك لانه اذا
سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما هم كان الجواب
تمام ماهية الهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب
الانسان ايضا لانه تمام ماهية المختصة به فتعين انه اعني النوع
يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وبهذا
النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو وقوله كلي ذاتي كما مر وقوله مقول جنس
للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين

بالعوارض

بالعدد دون الحقيقة يجوز الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقولنا مختلفين بالعدد لكون
افراده مختلفة بالعوارض والنشخصات وقولنا في جواب ما هو يخرج
الثلثة الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقولي في جواب ما
هو بل مقول في جواب اي شئ هو وذاته ومواضع المقول في
جواب اي شئ هو وذاته ما يعين الشئ عن شئ يشاركه في الجنس
وهو الفصل ولو قال او في الوجود ايضا لكان قوله اشمل ليدخل
فيه الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
اللهم الا ان يقال اكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركيب تلك
الماهية من امرين متساويين او امور متساوية ولقائل ان
يقول على هذا كان الاولى ان يقتصر المصنف على ذكر الجنس في التعريف
وذاك اعني ما يعين الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يعين الانسان عما يشاركه

والحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان
اى لانه انسان
باى شئ هو فى ذاته كان الجواب انه ناطق لان السئوال اول اى شئ
هو انما يطلب به ما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز الشئ عن
(اى المطلوب السئوال)
غيره يصلح للجواب ليتميز والانسان عن غيره ويرسم بالفصل
اى من سائل الجواب
بانه كلى يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته فقوله
اى عن المرسوم والغير
اى مقول
كلى جنس للكليات الخمس وقوله يقال على الشئ فى جواب
النوع والجنس والفصل والخاصة والعارض
اى شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس
(الانسان) (الحيوان)
يقالان فى جواب ما هو لا فى جواب اى شئ هو والعرض العام
مقول على الشئ
لا يقال فى الجواب اصلا وقوله فى ذاته احتراز عن جوهره يخرج
اى الجوهر هو الذى لا يكون
الخاصة لانها وان كانت ممتازة للشئ لكن لا فى جوهره
ان طلبت
اى ما فرع المصنف من بناية الذى الكلى الذى سنح الان من بناية الكلى الذى قبله
وذاته بل فى عرضه قال واما العرضى الخ اقول العرضى
اما لازم واما مفارق لانه اما ان يمتنع ان فكاكه عن الماهية
وجد انفكاكه
او لا يمتنع انفكاكه عنها والاول هو العرضى اللازم كالكاتب

فالناطق يصلح للجواب
اى فاتحة كذا كذا
وتعريف الفصل
فى جواب اى شئ هو
فى ذاته لانه جواب ما هو
لانه ليس تمام ماهية
ما هو عرض العام

اى الجوهر هو الذى لا يكون
قياما بموضوع
فاتحة كذا كذا
بان الذاتى لا يتوقف تعقل الغير عليه بخلاف العرضى
بكون تعقل الغير متوقفا على تعقله
تقدم عليه ذاتا فانه لو قدم لازم من العرض على
الذاتى لزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين
لان اللازم يتقدم على الملزوم بمرتبة
والعرض على معروضه بمرتبتين
لانه يتقدم على الموضوع بمرتبة
وعلى المحل بمرتبة اخرى
اى لان حاصة الشئ عبارة عن كونه
اخص بحيث يمتنع انفكاكه عنه
وكل واحد من الامرين
سواء كان ذاتيا او عرضيا
يمتنع انفكاكه عنه

لانه يحتمل ان يكون قيدا لدفع التوهم لان المتقسمين
ذكر والانفصل علة لحقة النوع من الجنس فكان فيه منعنة
ان يتوهم ان الفصل لا يقال ولا يحمل عليه لان العلة لا يقال ولا يحمل على المعلول

فان قلت الاقسام كل واحد من العرض اللازم والعرض المفارق الى الخاصة والعام غير متناهية والا لزم ان يكون الكليات سبعة وهو النوع والجنس والفصل والعرض اللازم العام كالمتنفس بالفعل والخاصة اللازمة كالضحاك بالقوة والخاصة المفارقة كالضحاك بالفعل والمشهور ان الكليات خمسة لا سبعة قلت ان المعتبر في القسمة الاولية وهي لا يتناهي قوله

قال كل واحد منهما اقول فان قيل
الاقسام كل واحد من العرض اللازم
والعرض المفارق الى الخاصة والعرض
العام غير متناهية واللازم ان يكون
الكليات سبعة وهي النوع والجنس
والمشهور ان الكليات خمسة قلت الملازمة
ممنوعة لان انما كذلك بالنسبة الى
الاولى والاعتبار ينافي كونها
سبعة

قول عليه مدخرج من ای متصف ای العرض العام لایقال فی الحد اصلا وهذا حکم بانه مقابل ان هذا الناطق
مرجع واجیب منع بان مرادا ای معهودة کان فی انه فی جواب ماهو وفی جواب ای شیء هو لانه لیس نفس
الماهیة ولا جزءها ولا خارجا منها وما کم منها
صوکونه مقولا ای محمولا علی افراده لاکونه مقولا فی جواب
ماهو ولا فی جواب ای شیء هو فیکون المحکوم به غیر المحکوم علیه فلا یلزم التناقض

یقدم فی الحد الطول وهو شرط فیه کما سیأتی

یخرج النوع والفصل لانهما یقولان علی ماتحتهما ذاتی لا عرضی وان لم
ای انسان / الناطق ای مقولا جواب ذاتی
یختص کل واحد من اللازم والمفارق بحقیقة واحدة بل یعم حقایق
ای انسان ای حقیقة
فوق واحدة فهو العرض العام کالمتنفس بالقوة والفعل اللذ
ای فرس وبقر وغیرهما ای نفس
نسان وغیره من الحیوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غیر منفک
ای من انواع الحیوانات
من ماهیات الحیوان غیر مختص بماهیة واحدة والمتنفس بالفعل
لانه یوجد فی جمیع الحیوانات
عرض مفارق ینفک عن ماهیاتها غیر مختص بها ولذا سمی العرض
ای جزئیة
العام بانه کلی یقال علی ماتحت حقایق مختلفة قولا عرضیا قوله کل
یقال مبتدأ ای الافراد
ذاید کما مر وقوله یقال علی ماتحت حقایق مختلفة یخرج النوع
ای الانسان والفرس والبقر
والفصل والخاصة لانهما لایقالان الا علی حقیقة واحدة فقط قوله
ای الناطق الضاحک انسان
قولا عرضیا یخرج الجنس لان قوله ذاتی لا عرضی وکون هذه
مبتدأ
التعریفات للماهیات الخمس رسوما بناء علی امکان ان یکون
ای قال المصنف یرسم ای تعریف الماهیات
لها ماهیات ولا تلک المفهومات التی ذکرناها ملزومات
ای للماهیة ای تلک المفهومات مع الماهیات
متساویة لها الآن المناسب ذکر التعریف الذی هو اعم لان عدم
صفة ماهیات

ای لتلک المفهومات ملزومة للماهیات
ای فی نفس الامر کما مر
ای لتلک المفهومات ملزومة للماهیات المذکورة

العلم بلا حدود ولا يوجب العلم بالحد دور سوم قال القول الشارح

اي التصوري

اقول العلم على قسمين احدهما القول الشارح والآخر الحجة

وهو التصور

لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه فهو موصلا الى المطلوب

التصوري فهو قول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه

موصلا الى المطلوب التصديقي فهو حجة فاذا عرفت هذا

تقول من تلك الاصطلاحية المنطقية المذكورة القول الشارح

اي التعريف

وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما والحد قول دال

على ماهية الشئ قوله على ماهية الشئ يخرج الرسم كما سنبينه هذا

اي قول دال

هو تعريف الحد قيل لم يجز تعريفه للزوم التسلسل قلت لا نسلم لزوم

اي الحد

التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس

في مقابلين الوجود وبالعدم اعاده

الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام

هو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان

فصل قريب

الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان

اي جنس قريب

فيقال

فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا

فلان لحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على الذاتيات مانع

عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكونه الذاتيات مذكورة

بتمامها وفيه والحد الناقص هو الذي يتركب عن جنس البعيد للشيء

وفصل القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فاذا قيل

عن الانسان بما هو واجب بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا

اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض

الذاتيات وفي الرسم ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقص اما

الرسم التام فهو الذي يتركب عن الجنس القريب وخاصته

اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما

فلان رسم الدار اشر ما ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة

اسهل من اتى الشيء كان تعريفا بالاشر واما كونه تاما فلتحقق

المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه جنس

[illegible]

القريب فقيد بامر مختص بالشئ واما الرسم الناقص فهو الذى
يتركب عن العرضيات التى تختص جملتها بحقيقة واحدة لا
كل واحد منها تختص بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان
انه حى ناطق قد ميز عن بقية الاحياء بالنطق والبشرة مستقيم
القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة
بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها فى
غيره ايضا اما كونه رسما فكما مر من ان الخاصة اللازمة من اثار الشئ
فيكون تعريفا بالاثر الذى هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر
بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام
كتحققها بين الرسم التام وبين الحد التام قال القضايا
اقول لما فرغ من القول الشارح شرع فى الجملة وهى القضايا
المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديق والقضية قول يصح
ان يقال لقائله انه صادق فيما يرى فى قوله او كاذب فيه وهو الذى

فان قلت لم قدمت المعنى الوجودي للحملية على القضية الشرطية قلت لان مفهوم الحملية وجودي ومفهوم الشرطية عدمي والوجودي مقدم على العدمي والحملية جزء من الشرطية والجزء مقدم على الكل

يسمى بعضهم والقول كالمركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية

المنطوقة او مفهوما عقليا كما في القضية المعقولة وهو

اي القول جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله

يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرج

به عن الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر والنهي و

الاستفهام وغيرها وهو اي القضية تنقسم الى قسمين

احدهما حملية والآخر شرطية لان المحكوم عليه وبه في القضية

ان كانا مفردين فالقضية حملية والا فالقضية شرطية وفيه

نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في

الحملية كما تقول زيد ابوه قايم مثال الحملية وزيد كاتب و

الشرطية اما منفصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او

صدق بها على صدق قضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها

بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لكن ان كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب
صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان
حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا
العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا
فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الا
الانسان اسود او كاتبا قال والجزء الاول قوله الجزء الاول
اي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه انما
وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني اي المحكوم به منها
يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شيء والنسبة
التي يرتبط بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة حكمية
ولم يذكر المصنف الجزء الاخير في القضية لكونها جزءا

الاخير ولابد منه في القضية لكونها جزءا اخيرا منها والجزء الاول

من القضية الشرطية يسمى قيدا بالتقدمة في الذكر والجزء الثاني

منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وكون التلو تبعا للتبع قال

والقضية اما موجبة اقول لما قسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة

لان تلك النسبة التي ذكرنا ان كانت حكما بان يقال الموضوع

محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب حكما بان يقال

الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب

قال وكل واحد منهما اه اقول كل واحد من القضية الموجبة

والسالبة اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية او جزئية

او مهملة لان ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا

فالقضية مخصوصة كما ذكرنا من مثال الموجبة والسالبة

كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما اذا لم تكن شخصية فالمخصوصة

موضوعها شخصا معينا وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها

شخصا معينا

شخصا معينا جزئيا او ان لم يكن موضوعا الى موضوع القضية

شخصا معينا جزئيا بلا غير معين كليا فان بين كلية افراد المو

ضوع في الكلية والجزئية فالقضية محصورة مسورة اما كونها

محصورة فلكم افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها

على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا

لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه كذلك يحصر

افراد الموضوع وحكمه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد

او على بعضها وعلى التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان كان

الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان

كاتب او سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بكاتب والسورة

الكلية الموجبة هي كل وفي الكلية السالبة هي لا شئ كما ذكرنا

وان كان الثاني اي ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فا

لقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب

او سالبة

او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسورة في القضية
الجزئية الموجبة نحو بعض فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس
كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك ان لم يكن
الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل
فرد وبعضها فالقضية تسمى مهملة نحو الانسان في خسر الا من
بيان كمية الافراد التي يحكم عليها فاذا كانت القسمة مثلثة
كما ثلثها الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية الطبعية خارجة
عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم
والقضية الطبعية ليست معتبرة في العلوم لعدم انتاجها و
الاصطلاحات فخرجوها عن التقسيم للاخل بالاختصار قال
والمتصلة اما لزومية اقول لما فرغ من تقسيم الحملية شرع
في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما
الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية و

Harvard University

النار اتفاقية لانه ان صدق التالي فرضا على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما تنشأ عن ذات المقدم توجب ذلك فالقضية
متصلة لزومية والمراد بالعلاقة بينهما شيء بسببه يستلزم
المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية فلا
فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع
الشمس علة لوجود النهار والمعلولية فكقولنا كلما كان النهار
موجودا كانت الشمس طالعة فان وجود النهار معلول لوجود
الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه و
ان صدق التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لعلاقة ما
كورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقو
لنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين
ناطقية الانسان وبين ناهقية الحمار حتى يجوز العقل
استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل توافق

اما تسمية الاولى باللزومية فلاشتمالها على اللزومية واما تسمية
الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على اللزومية بل على الاتفاقية

الطرفان على سبيل الصدق هربنا واما الشرطية المنفصلة
فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو
لانه ان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق و
الكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما
زوج واما فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج
والفرد على العدد الواحد وبامتناع ارتفاعهما عنه واما سميت
حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئين
الاخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب
معا وهذا ليس الاحقيقة الانفصال وان حكم في القضية
بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع
كقولنا هذا الشيء اما شجر واما حجر فانه حكم في هذه القضية
بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق فقط اي لا في الكذب
لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا وانما سميت هذه بما

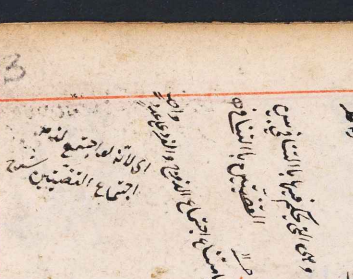

نعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان
حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقد اى لا في الصدق
فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما
ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون
في البحر وبين ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق بجواز
ان يكون في البحر وان لا يغرق واما سميت مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها في الكذب فال وقد تكون المنفصلات
اعم المنفصلات المذكورة تركب كل واحد منها عن جزئين
غالبا كما مر اى المنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو
قد تركب عن اكثر من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا
العدد اما زايد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذا
الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه
نظر لان عين احد اجزاء الحقيقة يستلزم نقيض الاخر
للامتناع

لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو ركب الحقيقة عن
ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلو لانه في المثال المذكور و
هو قولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم
كونه زايدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه
مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زايدا كونه
مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكونه المنفصلة حقيقة
هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زايد كونه
كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه مساويا وينتج
من هذا ان يستلزم كونه غير زايد كونه غير مساو وقد
كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقة
هذا خلف بل الحق ان الحقيقة قد يتركب من حملية ومنفصلة
كقولنا هذا العدد اما ان يكون مساويا لزيد العدد او زايدا
عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قولنا او زايدا عليه

الا آخره منفصلة والجزء الاول حملية واصل هذا العدد اما
مساو لذلك العدد او غير مساوله لكن اذا لم يكن
مساويا له كان زايدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه
المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فظن انها
مركبة عن ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من الحملية و
المنفصلة كما ذكرت فلا تتركب الحقيقة الا من جزءين وكذا
مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب عن ثلثة
اجزاء فصاعدا ولبيانها طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب
من المطولات قال التناقض الخ اقول من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احد
هما اي احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا
زيد كاتب زيد ليس بكاتب فانه متى اختلفا

بالايجاب والسلب اختلافا بحيث يقتضي لذاته ان يكون
احدهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلافا
جنس يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين ومفردين ومفرد
وقضية وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين
فانه لا يسمى ذلك الاختلاف تناقضا عرفهم وقوله بالايجاب
والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال والا
ختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل
وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي اخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى
نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله
لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا لذاتهما ذلك الا
ختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما

أي ولا يتحقق التناقض او الاختلاف الا
بعد اتفاقهما اي اتفاق القضيتين في ثمان
وحدات بعد الحمل اذ حدة القضيتين او
كذبهما عند اختلافهما في شيء منها

بين القضيتين انما يمتنع ان يكون احديهما صادقة و

الاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد

ليس بانسان اذ لا نعني قولنا زيد انسان في الاساس قوة قولنا

زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك

الا قول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا بد من ان

يكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا

مخصوصتين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما

في ثمان وحدات الاولى وحدة الموضوع لانهما لو

اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمرو

ليس بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما كذلك والثانية و

حدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد كاتب

زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا

فيها لم تتناقضا نحو زيد

قائم لبلا زيد ليس بقائم فهذا الرابعة وحدة المكان
لانهما لو اختلفا فيها لم تتناقضا فخرج زيد قائم في
الدار زيد ليس بقائم في السوق الخامسة وحدة الزمان
فانه لانهما لو اختلفا فيها لم يتحقق التناقض فخرج
زيد ابن لعمرو زيد ليس بابن لبكر والسادسة وحدة
القوة والفعل لانهما اذا لو اختلفا فيها بان يكون
النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتنا
قضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الد
ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل
والجزء لانه اذا لو اختلفا في الكل والجزء لم يتحقق التنا قض
نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس بابسود اي كله
والثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين
عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط

واعلم ان الكل قد يكون لاحاطة
الافراد وقد يكون لاحاطة
الاجزاء فاذا ادخلت
على المعرفة يكون لاحاطة اجزاء
ولهذا جاز ان يقال اكلت
كل الرغيف اي اجزاء رغيف
واحد والمراد من الكل في قولنا
الزنجي ليس بكسود اي كله اسو
دية ليس لاحاطة الاجزاء لكونه داخلا على
المعرفة واذا دخلت على النكرة
لاحاطة الافراد ولهذا
لم يجز ان يقال اكلت
كل رغيف اي كل واحد
من افراده

كون ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر ان بشر كون اسود

واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانت احديهما

موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية واذا كا

نت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض

الموجبة الكلية انما السالبة الجزئية كقولنا كل انسان

حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة

الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان

بحيوان بعض الانسان حيوان ولمية هذا سيأتي في

المحصورات والحق ان المراد بما ذكر هذا اي قوله ونقيض

الموجبة الكلية الاخ وانما هو موضعه بعد تحقق

المحصورات قال المحصورات الاخرى ان كانت

القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التنا

قض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية

بان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد
اتفاقهما في الوحدات المذكورة ولو قيد بعد قوله في الكلية و
الجزئية بقولنا ايضا كان اولى ليكون اشارة اليه عند الاتفاقهما
في الوحدات المذكورة واما قلنا انه لم يتحقق التناقض في
المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الجزئيتين
الكليتين قد يكذبان كقولنا كل انسان كاتب والا شئ من الانسان
بكاتب والجزئية قد تصدق فان كقولنا بعض الانسان كاتب
بعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية
وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت النقيضتان
مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات في الحقيقة
من المحصورات من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس
الخ اقول بتلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو من
عبارة عن ان يكون يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول

موضوعا مع بقاء الكيف اى السلب والايجاب اى ان كان الاصل

موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا كان العكس

ايضا سالبا ومع بقاء الصدق والكذب اى ان كان الاصل صادقا

باية وجه كان كان العكس كذلك وان كان كاذبا باى وجه كان العكس كاذبا

ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا

الجزء الاول ثانيا والثانى اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا

ان نعكس قولنا لا شئ من الانسان بحجر قلنا لا شئ من الحجر

بانسان ولو قال المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من القضية

ثانيا والثانى اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا

وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج

عن التعريف المذكور عكس الشرطيات واما اعتبار بقاء السلب

والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوه كثيرا بعد جعل

المذكور صادقا لازمة للاعم الاموافقة لها فى الكيف اى فى الايجاب

والسلب انما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية

فلو فرض صدق قضية يلزم صدق العكس والا لزم صدق الملزوم

بدون صدق اللازم وهو مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب للازم فان

قولنا كل حيوان انسان مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض

الانسان حيوان فعلى هذا قول المصنف والتكذيب لا يكون الا خطأ قال

والموجبة الكلية الى اقول القضية الكلية التي يكون موجبة كلية

لا يلزم ان تنعكس موجبة جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلئلا

ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الان

عكسها يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو ممتنع مثلا

يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان

انسان والا لزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على

كل افراد الحيوان الذي هو الاعم وهو ممتنع واما انعكاسها جزئية

فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان يجد شيئا معينا موصوفا

كذبد وعمرو وبكر فيكون بعض الحيوان
انسانا
بالانسان والحيوان وموجبات الانسان فيكون بعض الحيوان
انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية والاولى
وان يقال اذا صدق كل انسان لزم ان يصدق بعض الحيوان
انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
فيلزم المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق ليس بعض
الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف
او نقض ذلك النقيض الى الاصل لنتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال
هكذا يقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان
ينتج من الشكل الاول فلا شيء من الانسان بانسان
فهو محال قال والموجبة الجزئية اه اقول القضية الموجبة
الجزئية ايضا ينعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية
تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه اذا
صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان

حيوان لانا نجد شيء موصوفا بالحيوان والانسان وهو ذات

الانسان فيكون بعض الانسان حيوانا ونقول على تقدير صدق

قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان

حيوان والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الانسان بحيوان

ويلزم منه لاشيء من الحيوان بانسان وقد كان بعض الحيوان

انسانا هذا خلف او نضم هذا النقيض الى ذلك الاصدق

يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية الخ

اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك

اي انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق

لاشيء من الانسان بحجر يلزم ان يصدق لاشيء من الحجر بانسان

والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وتنعكس الى

قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الانسان

بحجر هذا خلف او نضم اعني النقيض وهو بعض الحجر انسان

لا الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه وكذا بعض الحجر انشاء
ومعلوم ان الانسان حجر
لشئ من الانسان بحجر ينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر
وهو مستحيل الصدق قولنا كل ما هو حجر فهو حجر بالضرورة قال
والسالبة الجزئية اه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان
تنعكس اليها والا لانتقض مادة يكون الموضوع فيها اعم من
المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق
سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم
فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره
يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد الاعم
بدون الاخص وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه قد يصدق
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس
بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان قال

والمقصد الاقصى

القياس الى آما قول الطلب الاعلى من الاصطلاحات المنطقية

(اى المقصد الاقصى والطلب الاعلى)

المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال اذا سلمت

لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير

(لفظ الموالف زايد لان القول مراد فى المؤلف وانما ذكر لتعلق به من لقوله)

وكل متغير حادث فانه مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما

(اى اقوال) (فاعل لزم) (المراد من قول آخر)

لذاتهما قول آخر وهو العالم حادث والمراد من القول اعم من

(فهو نتيجة)

ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول

(وهو جنس القياس)

واحد ليتناول القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف

(العالم متغير وكل متغير حادث)

من اقوال فوق اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان

لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله

(المراد من قول آخر نتيجة كما انسان حيوان بعض الحيوان انسان كل ما ليس انسان فليس حيوان بعض ما ليس انسان)

مع سلمت اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون

(اى القول)

فى نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها

لذاتها قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته

(العالم حادث)

صادقة والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان حجر

Digitized by Google

وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كانا في نفسهما كاذبا
الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان يكون كل انسان حمارا و
قوله لزم عنهما يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم
مقدماتهما لكن لا يلزم من التسليم عنهما شيء آخر لامكان
التخلف في مدلولهما عنهما وقوله لذاتهما يحترز به عن القياس
الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة
مقدمة اجنبية كما في القياس المساوات وهو ما يتركب
من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع
الآخر كقولنا ا مساو لب ب مساو لج فان هذين
القولين يستلزمان ان يكون ا مساويا لج لكن لا لذاتهما
بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي للمساوي
للشيء مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل مقدمات
لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء

جزء القياس

القياس فاخذوا القياس وتعريفها ولو اخذت هي ايضا تعريف
القياس لزم الدور قال وهو اما اقتراني اه اقول القياس ينقسم الى
قسمين اقتراني واستثنائي لانه اذا لم يكن عين النتيجة
ونقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث وكل جسم محدث وقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
الارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو
استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود
فيه مجتمعة مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا
لاشتماله على اداة الاستثناء والمراد من كون عين النتيجة او

القياس ح اقول اعلم ان المشترك المكررين مقدمتي القياس

ونقيضها مذكوران في القياس هو ان يكون طرفاه او طرفا نقيضها

مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة قال المكررين مقدمتي

القياس فما عد اسمي حدا اوسطا لتوسطين طرفي المطلوب

سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقدمت

بيانها انفاد موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه

اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول

المطلوب يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا

فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر

تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات الاصغر

وهذا ليس الامعنى الصغرى والمقدمة منها التي فيها الاكبر

يسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فيكون ذات الاكبر وهذا ليس

الامعنى الكبرى واقول ان الصغرى بالكبرى هي الايجاب و

السلب في الحملية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر

المص هذا وهيئة التأليف اى الهيئة الحاصلة من اقتران
الصغرى بالكبرى سيسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول
نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس ان كان
موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل
ج ب وكل ا ج فبعض ب ا وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما
اى فى الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل ج ب وكل
ج ا فبعض ب ا وان كان الحد الاوسط محمولا فيهما اى فى الصغرى
والكبرى فهو الشكل الثانى نحو كل ج ب ولا شى من ا ب فينتج فلا
شى من ج ا فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة
فى المنطق قال والشكل الرابع اه اقول من هذه الا
شكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن
الطبع جدا لانه يستحصل ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى

الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني الثاني ومن بعده الباقية
والثالث والرابع يردّ عند الاحتياج الى الاول الذي
له طبع سليم وعمل مستقيم لا يحتاج الى الشكل الثاني الا
والاولى اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه في صغره وهي الشرق
بعين الثالث والرابع
المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من
المحمول الا ان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما
ينتج اذا كانت مقدمتاه الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب
والسلب اذا كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة والا كانتا
اما موجبتين او سالبتين وايا ما كان يتحقق الاختلاف
في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب وهو كل انسان
ناطق حيوان كان الحق واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس
حيوان كان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بفرس واما اذا كانتا

سالبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر
كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شئ من الناطق بحجر كان الحق
الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب
والسلب فمع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى وهذا الشكل والا اختلفت
النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس كان الحق
الايجاب ولو قلنا وبعض الحيوان ليس بفرس كان الحق السلب هذا على
تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان كان الحق وان قلنا وبعض
الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب وبهذا يدرك المص هذا الشرط قال
والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للعلوم اه اقول انما كان
الشكل الاول بين الاشكال الاربعة اصلا والباقية مردودة
اليه عند الاحتياج ولهذا اما جعل معيارا ليجعل دستورا
اي قانونا لينتج منه المطلوب وتوطئة لتفهيم الباقية وفروعه

العلوم اولا الا ذلك اورده المصنف ههنا مع فروعه النتجة دون غيره

المنتجة اربعة لان القسمة العقلية يقتضي ان يكون ستة عشر
فسقط منها اثنا عشر كما بين في المطولات يبقى اربعة الضرب الاول
ان يكون الصغرى والكبرى موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقو
لنا كل جسم مؤلف كل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب
الثاني ان يكون من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء
من الجسم بقديم الضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية
والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم
ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط
في الشكل الاول والا اختلفت النتيجة اما الاول فلانه يصدق

لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان فالحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى
بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق السلب واما الثانية فلانه يصدق كل
انسان حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق السلب واذا قلنا وبعض
الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال والقياس الاقتراني اما
اقوال لما قسم القياس الى قسمين قال القياس الاقتراني اذا
كان يبين كلامنها من اى شئ يتركب فقال القياس الاقتراني
اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا منهاتين المقدمتين
حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقترانهاتين الشرطين
المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد
من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما

ذكرنا في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين

كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج

او زوج الفرد ينتج من كاتين المقدمتين المنفصلتين العدد

اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من

مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية الصغرى

والمتصلة الكبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا

فهو حيوان وكلما جوهر جسم ينتج من كاتين المقدمتين اللتين

اوليهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو

جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء

كانت الحملية الصغرى والمنفصلة الكبرى او بالعكس كقولنا كل

عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من كا

تين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية كل

عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة

صغره والمنفصلة

متصلة وتقدمه منفصلة سواء كانت المتصلة كبرى او بالعكس
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض
او اسود ينتج من ما بين المقدمين اللتين اولهما متصلة والاخرى
منفصلة كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود قال
واما القياس الاستثنائي آه اقول لما فرغ من بيان الاقتران شرع
في بيان القياس الاستثنائي فقول القياس الاستثنائي مركب دايما
من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها
اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر او رفعه سواء كانت
متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار
موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست
بطالعة واما ان كانت منفصلة فكقولنا دايما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد و

لوقلت لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فقول
الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة
فالاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا لم يتخلف اللازم
عن الملزوم فيبطل الملازمة والاستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا
كما رايت في المثال وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي
منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا
ينتج نقيض جزء الآخر لامتناع الجمع بينهما فاستثناء نقيض احدهما
اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما كما رايت
في المثال الثاني فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت
المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات
فارجع الى الرسالة المطولات وقد برهنا فيها اولا من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة الى آخر ما يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم

البرهان وهو رسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج
اليقين كما مر من الاشارة واليقين هو اعتقاد الشئ بانه كذا مع
اعتقاده ع
انه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال قولنا
لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح وقولنا مطابقا
للواقع يخرج الجهل المركب وقولنا غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد
واما يقينيات فاقسام منها الاوليات وهي ما يحكم العقل فيها بمجرد
تصور
الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها
مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيها بالحس سواء كان بالحواس
الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا
ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل فيها في
جزم الحكم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب السقمونيا
مسهل الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات
كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل فيها في جزم الحكم الى

واسطة تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى كقولنا نور القمر مستفاد من
الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس
قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيها بجزم لحكمه بو
سطة السماع من جمع كثير يحال العقل تواطؤهم على الكذب
كما يحكم العقل بان النبي عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده
ومنها قضايا قياساتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة مقدمة
لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج لحضور
وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط هو ما
يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا والجدلي آه من الا
صطلاحات المنطقية المذكورة التي يحسب استحضار ما الجدلي هو
قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها
في اليقينية الغرض في ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابية
وهي قياس تركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه

اومن مقدمات مظنونة والغرض فيه ترغيب الناس فيما ينفعهم
امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعظ ومنها الشعر وهو قياس
مركب من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة
سيالة انبسطت النفس وغبت في شربها واذا قيل العسكر
مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة
وهو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور
او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة
او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا الصورة
الفرس النقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك
الصورة صهالة واما ما يكون من جهة المعنى فكقولك كل انسان
وفرس في حيوانيتها وكل انسان فرس في حيوانيته فرس ينتج ان بعض الانسان
فرس واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما
هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية ولكن هذا آخر ما

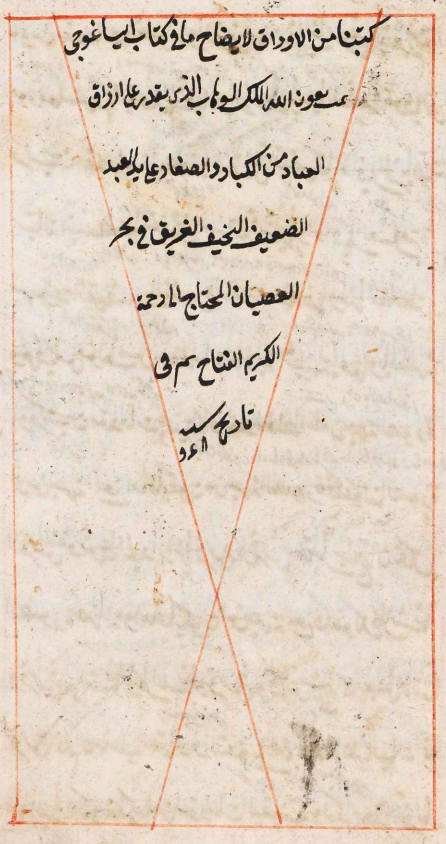

بمن الكاف المسطاب
يعون الملك الوهاب
المرحوم اخوان الصفا

A.O.112

A.0.112
cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19